الأمم المتحدة

E/2006/NGO/29

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 May 2006
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة

بيان قدمه المعهد الاجتماعي الهندي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الجاري تعميمه عملا بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2006/100.

170506 170506 06-34665 (A)

بيان

أنشئ المعهد الاجتماعي الهندي، وهو منظمة غير حكومية مقرها نيودلهي، في عام ١٩٥١ استجابة لتحديات بناء الأمة في الهند بعد استقلالها. وما برحت برامج البحوث والنشر والتدريب والدعوة التي يقوم بها المعهد منذ نشأته تركز على طبقات المجتمع والقبائل والمهمشين والمنبوذين.

وقد خلصنا من تجاربنا في مجال البحوث والتفاعل مع المجموعات الجماهيرية والمجتمع المدني على مدى أعوام عدة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي أُجريت في الهند طوال السنوات العديدة الماضية ربما تكون قد أعطت زخما للإنتاجية الصناعية وجلبت الاستثمارات الأجنبية إلى مجالات تتطلب وفرة كبيرة في رأس المال وأتاحت نمو سوق الأوراق المالية على نحو لم يسبق له مثيل. بيد أن هذا الازدهار لم يوجد الوظائف التي كان متوقعا أن تنشأ ولم يحقق الرفاه الاقتصادي للفقراء. وحتى عندما توافرت الوظائف نتيجة للازدهار الاقتصادي، فقد تركزت إلى حد كبير في القطاع المنظم.

وتعمل نسبة تفوق الـ ٩٠ في المائة من القوى العاملة في الهند في القطاع غير المنظم، أي القطاعات التي لا تقدم الضمان الاجتماعي وغير ذلك من المزايا التي تتوافر في وظائف القطاع المنظم.

وفي المناطق الريفية، يشكل المشتغلون بالزراعة الجزء الأكبر من العاملين بالقطاع غير المنظم، وفي المناطق الحضرية بالهند، تتألف غالبية القوى العاملة في القطاع غير المنظم من العاملين بعقود وبعقود من الباطن علاوة على العاملين المهاجرين. ويعد العاملون في هذا القطاع هم الأكثر معاناة في خضم هذا الازدهار الاقتصادي المتنامي. فكثيرا ما يقعون ضحايا لعدم إنفاذ قانون الحد الأدنى للأجور نظرا لوضعهم غير الخاضع للتنظيم. وهم، بدون أدوات المفاوضة الجماعية، يجدون أنفسهم تحت رحمة أرباب العمل.

وإلى جانب النقص في العمالة، يتعرض القطاع غير المنظم للاستغلال على عدة جبهات، بما في ذلك العمل لساعات طويلة في بيئة خطرة أو غير صحية وكثيرا ما يكون ذلك دون معدات السلامة؛ وعدم التمتع بالتأمين الصحي؛ وعدم توافر مزايا الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

إن نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع غير المنظم تعاني إما من الأمية أو هي ذات مستوى تعليمي أدنى من التعليم الابتدائي. وفرصها في الترقي الوظيفي ضئيلة أو تكاد تكون معدومة. ويعمل تدني المستوى التعليمي المصحوب بارتفاع معدل البطالة في الهند على استمرار تعرض العاملين بالقطاع غير المنظم للاستغلال.

وبالنظر إلى هذا الوضع، يتبين مدى حاجة القطاع غير المنظم إلى عناية الدولة والمنظمات غير الحكومية. فعلى الدولة أن توجد آليات للرصد بغية منع استغلال القطاع غير المنظم من قبل المؤسسات والأعمال والأفراد الذين لا ضمير لهم. ولا بد من وضع القوانين وفرض العقوبات الصارمة لمنع تعرض هذا القطاع للاستغلال وتلافي الزج به في غياهب التهميش والفقر.

فينبغي أن يكون الحق في الحصول على أجر منصف جزءا من المشاريع المعنية بحقوق الإنسان وأن يحظى بدعم القوانين الملائمة. والمعهد الاجتماعي الهندي ملتزم بقضية القوى العاملة المستغلة في القطاع غير المنظم.